المشاركين الاوروبيين في مسيرة السلام الدولية في القدس (**الحوادث**، لندن، ٢٩/١٢/١٩٨٩، ص ١١).

تباين ردود الفعل

لقيت اجراءات الشرطة الاسرائيلية القمعية لتظاهرتي النساء والسلسلة البشرية مواقف متباينة داخل الكنيست الاسرائيلي، ولدى الاوساط الصحافية الاسرائيلية. لقد اثيرت عاصفة سياسية حول التظاهرة السلمية داخل الكنيست؛ وطالب اعضاء حزب الليكود، واعضاء من الاحزاب اليمينية الاخرى، في الكنيست بتقديم منظمي التظاهرة الى المحاكمة؛ وبعث الناطق باسم الليكود برسالة الى القائد العام للشرطة الاسرائيلية، طالبه فيها بتقديم منظمي التظاهرة الى المحاكمة بتهمة خرق شروط الترخيص الخاص باقامتها ومسّ سلامة القدس. وجاء في الرسالة: «ان التظاهرة خدمت اهداف الانتفاضة، واعادتها الى العناوين المركزية لوسائل الاعلام» (**تقرير العودة**، القدس، ٣١/١٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/١٢/١٩٨٩). أمّا اعضاء حركة «السلام الآن» وزعماء يساريون في الكنيست، فقد اتهموا الشرطة الاسرائيلية بالتصرف بوحشية ضد المتظاهرين، وهو ما اكده مصدر اسرائيلي كذّب مزاعم الشرطة الاسرائيلية القائلة انها لجأت الى القوة بعد ان القى متظاهرون زجاجات فارغة ورشقوا رجال الشرطة بالحجارة ورفعوا علم فلسطين. فقد نفى المتظاهرون، بشدة، هذه المزاعم والاتهامات (**المصدر نفسه**). امّا حزب العمل الاسرائيلي، فقد انقسم اعضاؤه في الكنيست الى فريقين (**المصدر نفسه**). ودعا مصدر صحافي اسرائيلي الى اجراء تحقيق برلماني، وشعبي، بشأن تصرف الشرطة وقوات الامن في اثناء التظاهرتين. واكد انه لم يسبق هجوم الشرطة وقوات الامن على المتظاهرين اي محاولة للاخلال بالنظام، وان المنظّمين تعهدوا الحفاظ على النظام من دون الحاجة الى استخدام الغاز المسيل للدموع والاعيرة المطاطية لاقراره. واضاف المصدر: «ان الشرطة اعتدت على المتظاهرين بدون مبرر. واشار توقيت تدخلها الى انها تصرفت مع سبق الاصرار لكي لا تسمح بانتهاء التظاهرة بسلام». وحذّر المصدر من «خطورة استخدام وسائل القمع ضد الانتفاضة في النضال السياسي داخل اسرائيل»؛ وقال ان تصرف رئيس الحكومة، اسحق شامير، وايهود المرت، اللذين ترأسا الطاقم المشرف على التظاهرة، «لم يخدم القدس الموحدة، بل اظهر الفجوة التي تفصل بين شطري المدينة» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٣١/١٢/١٩٨٩).

وتحت عنوان «التظاهرة وخسائرها»، اكدت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية حق حركة «السلام الآن» في التظاهر ضد الحكومة وسياستها، واعتبرت انه كان من الممكن ان تكون التظاهرة من انجح تظاهرات «السلام الآن»، بسبب عدد المشاركين الكبير فيها من العرب واليهود، لكنها شككت في مثل هذا التقدير. فالتظاهرة حملت، في ثناياها، «مخاطر انفجار». ودعت الصحيفة الى التحقيق واستخلاص العبر بصدد المسؤولية عن الاحداث التي تخللت التظاهرات (**تقرير العودة**، ٣١/١٢/١٩٨٩). وقال مصدر آخر ان رفع علم فلسطين، خلال التظاهرة، يشكل، للوهلة الأولى، مخالفة قانونية؛ وبناء عليها، يحق للشرطة الاسرائيلية اعتقال المسؤولين عنه؛ لكنها ليست مخوّلة بفرض عقوبات جماعية على عدد كبير من المواطنين وحرمانهم، بالعنف والرصاص، من حق التظاهر (**المصدر نفسه**، ٣١/١٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **حداشوت**، التاريخ عينه). ان التظاهرة لم تعزّز اجواء التعايش في القدس، بل شكلت تظاهرة لتقسيم المدينة، وادت الى تلطيخ صورة اسرائيل واجراء مقارنة بين ما حدث في القدس وما حدث في رومانيا (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/١٢/١٩٨٩).